للمصدر واسم الفاعل وهما لا يتمان بدون صلتهما فيكونان مشبهين بالمضاف فدفع
انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار والمجرور خبر واليوم ظرف بما تعلق به
او بالعكس وعن الثاني بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم من امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله تع لا خبر عنه كما جعل الجار
في الصورة الاولى خبرا لان حرف الجر الذي هو صلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك
المصدر مثبتا كان او منفيا ولا يجز تقديم ما يتعلق به الجار والمجرور لنفسه خبر المصدر
واما حرف الجر الذي هو صلة اسم الفاعل لم يجز ان يجعل خبرا عن الفاعل فلا تقول بك
مار على ان بك خبر عن مار قوله ان تسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان راجع اليه
لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى الاسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله وكسر
في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح قوله بلا تنوين لانه ان لم
للتمكن يستغ به لمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لا سماعا نظرا الى ان المقابلة قوله والياء منهم من قال ان هذا البناء اه
لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه الذي جعل اسما واحدا ودفع في
باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه نص في الاستغراق والنفي بدون
من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جائني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا
جاز بل رجلان او رجال بخلاف ما جائني من رجل قوله لان الاضافة احدا اذ فتح
الاسم الغير بترجيح جانب الاسمية فان المضاف الى الاسم الغير يجب ان يكون مبنيا لا
ناه را

ناه راً نحو همزة مشترك ونحوه قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة
بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد
انتفيا فلا بد من التكرير الشخص قوله ليكون مطابقا لما افاده السوال لكن الو لو
لم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله لا شنها ده ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله
ويقول هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام
في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وفي عبد الرحمن اذ الله والرحمن لا
يطلقان على غيره تع حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ
واصطلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني
واضحا كما يدل عليه قوله لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني
قوله في مثل لا حول ولا قوة الا الله اي لا حول عن المعصية ولا قوة في الطاعة
قوله فانها يجب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين
لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما
يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن
العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون الاولى بمعنى
ليس والثانية زائدة ورابعها ان الاولى للتبرئة والثانية زائدة واذا فتحت
الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون المرفوع معطوفا على موضع اسم لا التبرئة ولا
زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة وان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)